

دلياني يحذر من التعاطي مع قرار الاحتلال بشأن تسوية الأملاك في القدس المحتلة



22 سبتمبر 2021 - 09:59

قال ديمتري دلياني عضو المجلس الثوري والمتحدث باسم تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح، أن قرار حكومة الاحتلال الاسرائيلي حول ما تدعي أنه "تسوية الأملاك" في القدس، هو قرار غير قانوني كون دولة الاحتلال ليس لديها السيادة القانونية على القدس المحتلة عام 1967 بحسب الاعراف والقوانين والمواثيق الدولية. وأضاف دلياني في تصريح صحفي، أن الهدف من هذا القرار هو سياسي استيطاني يسعى إلى تكريس الاحتلال والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من العقارات في المدينة المحتلة من خلال استغلال أي خلافات على الملكية أو عن طريق تفعيل ما يسمى بقانون أملاك الغائبين. وأوضح دلياني أن القرار سيُمكن دولة الاحتلال من جني أموال طائلة من خلال ضرائب إضافية ستجندها على العقارات التي سيتم تسجيلها. وأشار دلياني أن ذلك يزيد من الأعباء الاقتصادية ويساهم في خنق الاقتصاد الفلسطيني في مدينة القدس، في الوقت الذي يحتاج فيه المواطن المقدسي إلى دعم ومساندة كي يتصدى للإجراءات الاسرائيلية الاستيطانية في مدينة القدس.